

هندسة الوقف بالسكون في اللغة العربية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله ، فإن دراسة الحركات الاعرابية تعد فاتحة لموضوع هذا البحث ، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن مظاهر الانسجام في ظاهرة من ظواهر اللغة العربية وهي هندسة الوقف بالسكون في اللغة العربية ، وقد قسمنا هذا البحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : الحركات الإعرابية .

المطلب الثاني : هندسة الوقف بالسكون في اللغة العربية .

المطلب الأول : الحركات الإعرابية :

لها أهمية كبيرة في الدرس النحوي عند العرب لأنها أدلة على المعاني إذ تبين وظيفة الكلمة في السياق من حيث هي مبتدأ أو خبر، فاعل أو مفعول أو مضاف إليه ولكل من هذه المواقع التي ذكرناها أو لم نذكرها خطرة في الجملة العربية .

لقد عرف العرب هذه الحركات في كلامهم شعراً ونثراً، وكان يثير انتباههم القول إذا لم يكن موافقاً لما عرفوه وتعودته ألسنتهم، وعرفنا أنهم نقدوا شعرهم عند خروجه عن هذا الاتفاق، ونزل القرآن الكريم معرباً فحداهم إلى دراسة هذه الظاهرة وتقريرها في قواعد وقد نشأت مصاحبة لدراسة علوم القرآن ومعانيه لأنها علامات فهم المعاني القرآنية، لقد رأى النحويون العرب أن الحركات تأتي على أواخر الكلمات بعد الحرف الأخير واستقر على هذا رأي الأغلب منهم فصار هو الحجة، إذ رأى بعضهم إنها تأتي معه أو قبله، كما رأى النحويون أنها أبعاض حروف.

معني الإعراب وعلاماته: الإعراب مصدر أعرب " ومعناه الإبانة، يقال: أعرب الرجل عن حاجته، أبان عنها، ومنه حديث الرسول صلى الله عليه وسلم- "والثيب تعرب عن نفسها"، وأعربت الشيء، حسنته، والتغيير عربت المعدة، وأعربها الله، غيرها وإزالة الفساد، أعربت الشيء، أزلت عربه أي فساده (114)، وقيل (115) : له أوجه ثلاث في هذه التسمية ، الوجه الأول: أن يكون سمي بذلك لأنه يبين المعاني، مأخوذ من قولهم: أعرب الرجل على محبته إذا بينها، ومن قوله صلى الله عليه وسلم الثيب تعرب عن نفسها: أي تبين وتوضح، فلما كان الإعراب يبين المعاني سمي إعراباً، والوجه الثاني: أن يكون سمي إعراباً لأنه تغيير يلحق أواخر الكلم، من قولهم: عربت معدة الفصيل إذا تغيرت، فإن قيل: العرب في قولهم: عربت معدة الفصيل، معناه الفساد، وهو فساده، وصار هذا كقولك: أعجمت الكتاب، إذا أزلت

(114). ينظر - همع الهوامع للسيوطي : 13/1-14.

(115). أسرار العربية لابن الأنباري :ص9-10.

عجمته، وأشكيت الرجل؛ إذا أزلت شاكيته وعلى حمل بعض المفسرين قال تعالى : "فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَى" (116)

أي أزيل خفاءها، وهذه الهمزة تسمى همزة السلب، والوجه الثالث: أن يكون سمي إعراباً، لأن المعرب للكلام كان يتحجب إلى السامع بإعرابه من قولهم (امرأة عروب إذا كانت متحبة إلى زوجها): "وَفَرِشَ مَرْفُوعَةٍ" (36) إِنْشَاءً" (117)

ويري النحويون أن علامات الإعراب تكون على أواخر الكلم من العربية وهي تجري على ثمانية مجار، يقول سيبويه : " وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب، فالفتح والنصب في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف (118) ، ويفسر هذه الظاهرة بقوله: " وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شيء منه إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبني الحرف عليه بناء لا يزول عنه الغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي كل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب " (119)، والفرقة التي أرادها في قوله السابق بين ما يكون معرباً بتغير حركة الحرف الأخير فيه من الألفاظ، وما يكون مبنياً منها يلزم حركة واحدة في كل الأحوال، والحالتان في سياق التركيب الكلام. ويتضح ذلك في قول ابن السراج " فالرفع والجر والنصب والجزم الحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة، والأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع؛ الهمزة والياء والتاء والنون، وذلك قولك: أفعل أنا، وتفعل أنت أو هي، ويفعل هو، ونفعل نحن (120)، أي بإدخال ما تسمى بحروف المضارعة الأربعة على الفعل والتي يظن أنها ضمائر دخلت على الفعل ثم أضمرت أو اختزلت إلى حروف فحولت بعدئذ صيغة الفعل من الأمر إلى المستقبل (121) ، ويرى ابن السراج ما يراه سيبويه فيقول " الإعراب الذي يلحق الاسم المفرد والسالم المتمكن، واعني بالمتمكن ما لم يشبه الحرف مثل التنثية والجمع الذي على حد التنثية، ويكون بحركات ثلاث: ضم وفتح وكسر، فإذا كانت الضمة إعرابه

(116). سورة طه 15

(117). سورة الواقعة 36, 37.

(118). الكتاب سيبويه ، 13/1.

(119). المصدر السابق .

(120). الأصول لابن السراج ، 46/1.

(121). ينظر في النحو العربي، نقد وتوجيه د. مهدي المخزومي ص 109.

تدخل في أواخر الأسماء والأفعال وتزول عنها سميت رفعة، وإذا كانت الفتحة كذلك سميت نصبة، وإذا كانت الكسرة سميت جرّاً (122).

وقد أشارت النقول السابقة إلى أن هذه العلامات التي وسمت بالإعراب تجلبها عوامل، هذه العوامل إما لفظية، وإما معنوية، فقد قيل: " والجمهور على القول الأول وقد ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وجرى على هذا أثر ظاهر، أو مقدر تجلبه العامل في محل الإعراب، والمراد بالأثر الحركة والحذف والسكون والحرف، وبالمقدر كان في المقصور ونحوه. وذهب الأعلام وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب الظاهر قول سيبويه، ورجحه أبو حيان (123). وفي النص إشارة واضحة إلى ما ذكره سيبويه ولعل سيبويه أراد بالعامل الموقع الأعرابي أو وظيفة الكلمة في السياق ودلالة الحركة أو الحذف أو الحرف عليها بأن يتعين المعنى الذي دلت عليه اللفظة في السياق وترتيبها من حيث كونه مسندة أو مسندة إليه، أو إضافة أو فضلة، والإعراب هو الحركات التي أشار إليها سيبويه بأنها أربعة تقابل أربعة علامات للبناء، ويرى النحويون دلالة الإعراب على المعنى لوجهين: أحدهما أن الاختلاف أولاً ينقل إلى بعد التعدد، فلو جعل الاختلاف إعرابه لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف، والثاني: أنه يقال، أنواع الإعراب رفع ونصب وجر وجزم، نوع الجنس مستلزم الجنس، والجواب عن الإضافة إنها من باب إضافة الأعم إلى الأخص للبيان كقولنا (كل الدراهم) (124).

وعن الوجه الثاني ((أنه لا يدل وجود الحركات في المبني على أنها حركات الإعراب، لأن الحركة ان حدثت بعامل فهي للإعراب وإلا فهي للبناء، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير القاب الإعراب، وتأكيد العامل في القول السابق بوصفه سببه في الإعراب أعني تغيير الحركات)) ويستدل بذلك على قول ابن مالك في التسهيل ما لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون، ولم يخرج النحويون جميعاً عن حدود هذا التعريف الظهور العلامات على أواخر الكلم، فهي "اختلاف أواخر الكلم باختلاف العامل لفظة أو تقديره" (125) أو ظاهراً أو مقدراً يجلبه العامل في آخر المعرب، وقد جعل هذا التفكير بالعامل وأثره في الإعراب الدرس النحوي عند العرب كل نشاط العلماء كان منصّباً على أثر هذه العوامل المزعومة على أواخر الكلمات مبتعدين عن دور الجملة.

(122). كتاب الأصول لابن السراج 46/1.

(123). همع الهوامع للسيوطي 14/1.

(124). الأشباه والنظائر للسيوطي 101/1، 102.

(125). أسرار العربية لابن الأنباري ص10.

وأسلوب بنائها، وما يؤديه التركيب النحوي من المعاني التي يقصد إليها المتكلم على الرغم من أثر الحركات في الدلالة الوظيفية للفظ في هذا التركيب .

موقع الحركات من الكلمة المعربة ودلالاتها:

أ. عند الأقدمين : يفهم من قول سيبويه أن الحركة تلحق آخر الحرف في الكلمة المعربة في قوله وزعم الخليل ان الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحد شيء مما ذكرت⁽¹²⁶⁾ ، وكلام سيبويه يحمل معنيين؛ الأول: منهما مكان الحركة من الحرف الأخير، وهذا ما أثار جدلاً بين علماء النحو، والثاني :

علاقة هذه الحركات بحروف المد (اللين) الألف، والياء، والواو، فأشار سيبويه في كون الحركة بعد الحرف، لا مجال لتأويلها في أن تكون قبله أو معه، وكونها تجري تسهيل مهمة النطق بالكلمة مع جوارها، فهي صوت موصل للفظ الكلمات، وقد أيد ابن جني ذلك في قوله " ومما يستشهد لسيبويه بأن الحركة حادثة بعد الحرف وجودها إياها فاصلة بين المثليين، مانعة من الادغام بين الأول والآخر نحو الملل، والصفف، والمشش، كما يفصل الأول بعدها بينها نحو الملل، والصفف، والمشش، وهذا مفهوم وكذلك شددت، ومددت، فلو كانت في الرتبة قبله لما حجزت عن الادغام، ألا ترى أن الحرف المحرك بها كأن يكون على ذلك بعدها حاجزة بينها وبين ما بعده من الحرف الآخر، ونحو من ذلك، ميزان وميعاد، فقلب الواو، فكان يجب أن يقال: موزان وموعد، وذلك أنك تقلب الواو ياء للكسرة التي تجاورها عن مثلها⁽¹²⁷⁾ " ، وقد درج على هذا التحليل نحويون آخرون يؤكدون الحركات بعد الحروف، يقول أبو اسحاق الزجاج " كان أبو العباس المبرد يقول: لم يجعل الاعراب أولاً، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء، لأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليها حركة إعراب، لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد، فلما كان وقوعه أولاً لم يكن أن يجعل وسطاً، لأن أوساط الأسماء مختلفة، لأنها تكون ثلاثية، ورباعية، وخماسية فأوسطها مختلفة، فلما كان ذلك جعل أمراً بعد كمال الاسم بينائه وحركاته⁽¹²⁸⁾ .

وقال آخرون " الإعراب إنما دخل الكلام دليلاً على المعاني فوجب أن يكون تابعة للأسماء ، لأنه قد قام الدليل على إنها تأتي بعدها " إما أن تكون هذه الحركات منبئة عن المعاني فهو أمر مسلم به من قبل النحويين جميعاً؛ لأن الأسماء تكون فاعلة ومفعولة ومضافة إليها ولم تكن صورها وأبنيتها أدلة على هذه

(126). في النحو العربي، نقد وتوجيه ص66 .

(127). الخصائص لابن جني 321، 324/2 ، وينظر : سر صناعة الاعراب لابن جني 32/1.

(128). الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص76.

المعاني، وهذا ما جعل حركات الإعراب تنبئ عن هذه المعاني، ليتوسع الناطقون باللغة في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني.. وهذا قول جميع النحويين إلا قطرباً ، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال: "لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني بين بعضها وبعض لأننا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني"⁽¹²⁹⁾ ، ولكي يدل قطرب على رأيه يسوق أمثلة كثيرة في ما اتفق إعرابه واختلفت معانيه وما اختلفت إعرابه واتفقت معانيه، ولم تكن العرب نطقت بذلك لغاية فهم المعاني بوساطة اختلاف الحركات إنما القصد منها وصل الكلام لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً، لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يبطئون عند الأدرج، واما اختلاف الحركات الأواخر يعلله اتساعاً في الكلام ولعدم التضييق على أهل اللغة .

وقد نلاحظ وبشكل واضح اعتباطية هذا الرأي وعدم إقامته على دليل يقبله العقل، إذ لو أن تحريك أواخر الكلم لغرض الوصل في الكلام فقط دون غاية تتصل ببيان المعاني لاضطرب أهل اللغة في النطق واختلفوا ولم يتفقوا على حال واحدة في نطق المسند إليه بالرفع والفضلات بالفتح والإضافة بالكسر، وهذا ما جرى عليه أهل اللغة في نطقهم للغتهم كما هو منتشر في لغة العرب وفي القرآن الكريم، وعلى فرض أن هناك من خرج عن ذلك قليلاً، لكنه لا يشكل نسبة تجاه هذا الاتفاق العظيم الذي له امتداد تاريخي طويل، نعم ، إن الحركات على أواخر الكلم تؤدي واحدة من وظائفها لتوصل المتكلم إلى جوارها في النطق، وهذا ما يراه النحويون جميعاً وهو واضح في كلام سيبويه من زعم الخليل⁽¹³⁰⁾ كما أثير ذلك، ولكنها تؤدي واجبات أخرى هي المعاني المختلفة في السياق لهذه المفردة التي أخذت هذه الحركة من دون غيرها.

ب- عند المحدثين: حظيت هذه الحركات بأهمية بالغة في الدراسات الحديثة في متابعتها من حيث هي أصوات ومن حيث المعاني التي تؤديها في سياق التعبير عن القصد، فقد ذكر الدكتور إبراهيم مصطفى بعض الاستنتاجات التي توصل إليها بعض العلماء المحدثين من المهتمين بالدراسات اللغوية ذلك إنها مما أشار إليها العالم (ريت) في محاضرات مقارنة عن اللغات السامية⁽¹³¹⁾ .

(129). الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص70.

(130). الكتاب 13/1.

(131). إحياء النحو / د. إبراهيم مصطفى ، ص44، 43.

المطلب الثاني: هندسة الوقف بالسكون في اللغة العربية

بعد استعراضنا للحركات الإعرابية وما تبعها، أن لنا الدخول في صلب الموضوع وهو هندسة الوقف بالسكون في لغتنا العربية فنقول:

الوقف في اللغة: جاء في المعجم: وقف يقف وقوفاً دام قائماً، ووقفته أنا وقفاً: فعلت به ما وقف... ووقف فلانا على ذنبه: أطلعه. ووقف الدار حبسها... والموقف محل الوقوف، وأوقف سكت وعنه أمسك وأقلع⁽¹³²⁾ فمن خلال ما ذكر نجد أن المعني اللغوي يدور حول الكف والحبس، وحكي عن أبي عمرو قوله: "كلمتهم ثم أوقفت، أي أسكنت، ومنها الإمساك وكل شيء تمسك عنه تقول أوقفت⁽¹³³⁾، فزاد معنيين هما السكون، والإمساك. وفي الاصطلاح: عدة تعريفات:

التعريف الأول: قال ابن الجزري: هو عبارة عن قطع الصوت عن آخر الكلمة زمناً، يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض عنها⁽¹³⁴⁾، وهو في العروض: إسكان الحرف السابع المتحرك، كإسكان تاء مفعولات ويسمي موقوفاً.⁽¹³⁵⁾

التعريف الثاني عند أهل القراءات يعني: حبس وسكون الحركة وهو يتعلق بالمعنى الذي هو الأصل، أما النفس فتابع له وهو: "فن جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نص عليها القراء لإتمام المعاني"⁽¹³⁶⁾

أهمية الوقف ومكانته: الوقف يخدم جانباً مهماً من جوانب اللغة؛ لأنه يساعد على التدبر والفهم للمعنى، فأحسان الوقف يترتب عليه وضوح المعاني للسامع، وتتجلى في أسماعه المقاصد الباهرة، التي لم تستغن العرب فهمتها بطبيعتها وسليقتها، التي ترجع فيها المعاني إلى ترتيبها وسياقها.

وترجع الأهمية في هذا الجانب من خلال اهتمام السلف الصالح بالقرآن الكريم منذ نزوله على خاتم المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فقد نقلت لنا كتب الحديث عن أمنا أم سلمة أنها سئلت عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: "كان يقطع قراءته آية آية..."⁽¹³⁷⁾، فالوقف من آداب

(132) القاموس المحيط مادة (و ق ف)

(133). اللسان ماد (و.ق.ف)

(134) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، 240/1.

(135) التعريفات الجرجاني، ص281.

(136) الاتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، 166/1 .

(137). مسند الإمام أحمد 206/4 ، سنن أبي داود 65/4 بلفظ مغاير .

التلاوة علمه لنا خاتم الرسل للوقوف على المعاني القرآنية، وإتاحة الفرصة للعقول في التدبر والتأمل والتفكير في سياقه وكلماته، ويجدر بنا التعرّيج على اللفظ المقابل، أو الضد للوقف، وهو الوصل والعلاقة بينهما. الوصل لغة: وصل الشيء بالشيء وصلاً وصلة، ووصلته لأمه، ووصل الشيء وإلى الشيء وصولاً بلغه وانتهى إليه (138).

التعريف الثالث: عطف بعض لجمل على بعض (139).

علاقة الوصل بالوقف: علاقة العام بالخاص؛ لكون الأصل في الكلام أن تتصل أجزاءه اتصالاً وثيقاً، وأن تتداخل مقاطعه وهذا ما دلت عليه الدراسات والبحوث الصوتية الحديثة (140)، فالوصل أعم وأشمل لكون السامع يستزيد من محدثه ويترك له عنان أسماعه، وإذا كان هناك توقف أو قطع وإن كان حسناً، فإن السامع يحاول الربط لما قد يتركه المتحدث بهذا القطع أو التوقف لأي سبب كان، مع أن الوصل خاصية تميزت بها اللغات السامية فلا نكاد نراها في اللغات الأوروبية، فهذا من أكبر الأدلة على أن لغتنا العربية في كلامها، كانت ذات هندسة صوتية أظهرت وقت ومكان وطريقة الوقف والوصل، وأوضحت كذلك اختيار السكون دون غيره من الحركات لتحديد أجزاء الكلام، ومقاطععه، فيكون الوقف مفصلاً من مفاصل الكلام عند قطع السلسلة الكلامية فيه يتم تجزئة الكلام إلى أقسام محددة أو مقاطع كلامية مرتبط بعضها ببعض.

آراء النحاة والقراء في الوقف والوصل: لقد تناول العلماء السابقين هذه الظاهرة بالتأليف والذكر والحصص والتبيين فكل نظر إليها من جانبه، مع اتفاقهما التام على وجودها وتحديد سببها وتقسيمها، فالقراء فصلوا فيه تفصيلاً كاملاً فحدد أئمة القراءات مذاهب كل قارئ وحضوا على تعلمه، فقد نقل عن الإمام علي (كرم الله وجهه) أنه سئل عن الترتيل في قوله "أَوْزِدْ عَلَيْهِ وَرَبِّ الْقُرْآنِ تَرْتِيلًا" (141)، فقال: "الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف" (142)، فهو من آداب التلاوة بل تعدى الأمر أكثر من ذلك فقد نقل عن الجزري قوله "اشتراط كثير من أئمة الخلف على المجيز، أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء" (143)؛ لأن عدم المعرفة يترتب عليه الإخلال بقواعد علم الوقف الذي يؤدي إلى الفهم الخاطئ لكتاب الله العزيز فهو عند القراء ضرب من ضروب أصول القراءة الذي يظهر الأداء الحسن الجميل،

(138). القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مادة (و ص ل).

(139). كتاب التعريفات، للرجاني، ص 280.

(140). من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص 212.

(141). سورة المزمل الآية رقم (4) .

(142). الإضاءة في بيان أصول القراءة، للضباع، ص 45 .

(143). النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، ص 225/1 .

فقد نقل عن أبي حاتم السجستاني قوله: "من لم يعلم الوقف لم يعلم ما يقرأ"⁽¹⁴⁴⁾ ، لذا حددوا أقسامه في: تام، وحسن، وقبيح، ومختار، وكافئ، وجائز، واستحساني، وجعلوا أنواعه في اختياري، واضطراري، وانتظاري⁽¹⁴⁵⁾ ، مع أنهم في أحيان يفاضلون بين الوقف والوصل، والوصل والوقف .

أما النحاة فقد جعلوا له فصلاً في كتبهم كذلك، إلا أنهم لم يكونوا بدقة القراء في التفصيل والتبيين، فهم لم يتكلموا عن طرق الوقف عند قبائل العرب، أو يصفونه إلا النذر اليسير، ومن بين من تكلم في هذا الجانب ابن جني حيث قال: "إن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها والوقف من مواضع التغيير، ويضرب لذلك امثلة فيقول: ألا ترى أن من العرب في الوقف يقول: (هذا بكرٌ، ومررت ببكرٌ)"⁽¹⁴⁶⁾ ، فقد أظهر الفرق بين الوصل والوقف، بمعنى أن هناك من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل"⁽¹⁴⁷⁾ .

وفي نظرنا أن الذي جعل النحاة لا يتوسعون في هندسة الوقف وحركته، أن الوصل عندهم أعلى رتبة منه؛ وذلك لأن السامع لا يستفيد من سماعه الكلمة أو الكلمتين اللاتي لا يستطيع بهن الحصول على الكلام المفيد الذي يغنيه عن الانتظار لسماع غيره، ويؤكد هذا ابن جني في إجابته عن السؤال الذي طرحه بقوله: "ولما جرت الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف؟ قيل لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة، والفائدة لا تجني من الكلمة الواحدة وإنما تجني من الجمل ومدارج القول، فلذلك كانت حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف"⁽¹⁴⁸⁾ .

الأشكال التي يأتي عليها الوقف: هندس علماء اللغة أوجه الوقف عند العرب فوجدوها لا تخرج عن سبعة، إلا أنها تختلف في الاستعمال والتأصيل فيما بينها، فمنها ما هو لغة لقبيلة دون غيرها، وما هو فصيح عام، وما هو مرتبط بحاستين أو حاسة واحدة، وبشيء من التفصيل لذلك نقول:

هندسة الوقف بالسكون: وأوضحه ابن الأنباري بثلاث كلمات هي "حذف الحركة والتنوين"⁽¹⁴⁹⁾ ولذا فإن الوقف بالسكون هو أصل، وقيل عنه أيضاً بأنه: "القياس وأكثر العرب يقف كذلك"⁽¹⁵⁰⁾ ، وقال عنه ابن

(144). الكامل في القراءات ، للهذلي ، ص132 .

(145). الإضاءة في بيان أصول القراءة ، للضباع ، ص49 ، وما بعدها .

(146). سر الصناعة ، لابن جني 1/176 .

(147). الكتاب ، 2 لسبويه ، /282 ، سر الصناعة ، لابن جني ، 1/176 ، وما بعدها .

(148). الخصائص ، لابن جني ، 3/331 .

(149). أسرار العربية ، لابن الأنباري ، ص204 .

(150). شرح السرافى على الكتاب ، 5/418 .

يعيش: " هو الأكثر الأغلب" (151)، وجعل أصلا، لأن الوقف يحذف حركة الموقوف عليه فيسكن، وأيضا فإن الوقف ما لجأ إليه إلا للإستراحة، فلذا كان سلب الحركة أبلغ وأسهل في التحصيل للراحة، وأيضا فإن عملية الوقف تراتبية، وتضاد، بين الوقف والابتداء، والحركة والسكون، فتخصص التطابق من هذا التضاد بأن كان الوقف السكون، وكان للابتداء الحركة .

فكان العرب يقفون بالسكون إلا في حال المنسوب المنون، فإنهم يقفون على الألف، وذلك نحو(جاء زيدٌ / مررت بزيدٌ)، أما في النصب فيكون الوقف على الألف نحو(رأيت زيدا)، لكن قبيلة ربيعة خرجت عنهم ولم تسر في ركاب فصحى الحجازيين فكانت تقف بالسكون حتى مع المنون المنسوب، وهذا راجع لكون هذه القبيلة تميل إلى التخفيف وهذا ديدنها، ولكون الالتزام بالسكون في أواخر الكلمات أخف من الحركات في آخرها، بمعنى أوضح أنها أجرت الباب مجرى واحد (152)، وهناك تقول تثبت هذه اللغة من الشعر العربي أوردها صاحب الخزانة (153) .

والذي يثبت هندسة العلماء الأوائل لهذا الوقف ووصفهم له ما ذكره السيرافي في شرحه للكتاب، حيث ذكر أن سيبويه أثبت رسما خطيا للوقف بالسكون بحرف "خ" (154)، وعلق عليه الشارح بقوله " الخاء أول قولك خفيف فدل به على السكون؛ لأنه تخفيف (155) .

هندسية الوقف بالروم: وهو كما عرفه صاحب التيسير بقوله: " هو تضعيفك الصوت بالحركة حتى يذهب بذلك معظم صوتها، فتسمع لها صوتا خفيفا يدركه الأعمى بحاسة سمعه" (156)، وعرفه الجرجاني بقوله: " أن تأتي الحركة الخفيفة بحيث لا يشعر به الأصم" (157)، بمعنى أن يأتي المتكلم ببعض الحركة التي قدرها بعضهم" بثلاثها (158)، فهي تدرك بحاسة السمع لدرجة يستوي السماع لها الأعمى والبصير.

(151). شرح المفصل ، لابن يعيش ، 57/9 .

(152) اللهجات العربية في الثرات ، للجندي ، 481/2 .

(153) المصدر السابق ، 503/2 ، 264/2 ، 265 .

(154) الكتاب 2 ، لسيبويه ، 282/ .

(155) السيرافي على الكتاب ، 419/5 .

(156) الإضاءة في بيان أصول القراءة ، للضباع ، ص58 .

(157) كتاب التعريفات ، للجرجاني ، ص121 .

(158) الإضاءة في بيان أصول القراءة ، للضباع ، ص60.

وقد جعل سيبويه في كتابه علامة خطية للروم يعرف بها هكذا (-)، ونص على ذلك بقوله: "خط بين يدي الحرف" (159).

هندسية الوقف بالإشمام: وعرف بأنه: "تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم ولكن لا يتلفظ به، تنبها على ضم ما قبلها أو على ضمة الحرف الموقوف عليه، ولا يشعر به الأعمى" (160)، فهو عكس سابقه يدرك بالعين ولا يسمع، ويستوي في عدم إدراكه الأعمى والبصير في حال الظلام، ولا يكون إلا في المضموم من المبنيات، وفي المرفوع من المعربات. وحدد سيبويه أيضا له علامة في كتابه للإشمام، وهي نقطة فوق الحرف رسمها هكذا (●)، وقد أشار إليها (161) شارح المفصل (162).

هندسة الوقف بالتضعيف: وهو تشديد الحرف الذي يوقف عليه وتضعيفه، ويلزم منه الإدغام، نحو (هذا خالد) (163)، فهو يعتبر وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعي لإرادة التأكيد أو معنى آخر مناسب (164)، فلذا كان الوقف بالتضعيف أقوى من سابقه؛ لأن الوقف وآد حرفا بخلاف الروم فإنه بنية حركة ضعيفة، والإشمام بنية إشارة، والحرف في التضعيف أقوى وأكد في البيان من الإشارة، وكتب القراءات تعج بكثير من هذا الوقف لبعض من القراء.

وقد روى سيبويه عن شيخه الخليل هذا الرمز (ش) فوق الحرف، نحو (هذا خالد) (165)، كانه يرمز إلى كلمة شديد، إذ التضعيف فيه شدة.

هندسة الوقف بالنقل: وهو تحويل الحركة من الحرف الأخير للكلمة إلى الساكن قبله، وهو قليل، ومثل له ابن يعيش (هذا بكر / مررت ببكر)، والذي جعله قليلاً أنه يؤدي إلى التغيير في بناء الكلمة في ظاهرها، بتحريك عينها الساكنة، وهو يعزى إلى تميم (166)، ومما مثل له قول العرب: (أضرب الوجه / هذا الوجه | فررت من الوجه) (167)، ومن هذا الوقف ما يعرف بالتخلص من التقاء الساكنين.

(159) الكتاب، لسبويه، 282/2.

(160) المصدر السابق

(161) المصدر السابق.

(162) شرح المفصل، لابن يعيش، ص 66/9، وما بعدها.

(163) المصدر السابق 79/9

(164) اللغة العربية معناه ومبناها، لحسان، ص 272.

(165) الكتاب، 2 لسبويه، 282 /

(166) التصريح، لخالد، 342/2، الكتاب، لسبويه، 285/2.

(167) مجالس ثعلب، لثعلب، 621/2.

هندسة الوقف وبالإبدال: ويظهر في إبدال الألف من تكوين المنصوب وتنوين (إذا) من نون التوكيد الخفيفة، وكذلك إبدال الهاء من تاء التأنيث التي تلحق آخر الأسماء، وأيضًا مما ينسب للحجازيين أنهم يقلبون الألف المتطرفة واوًا في الوقف، فيقولون في (أفعى، افعو)، والذي يؤكد ذلك ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما "حين قيل له: إني قتلت حية وأنا محرم، فقال: هل نهشت إليك؟ قلت: لا، قال لا بأس بقتل الأفعو، ولا يرمي الحدو" (168).

هندسة الوقف بالحذف: ويكون في حذف التنوين من حركة الرفع والجر، ومن آخر المقصور مطلقًا، وحذف إشباع الضمير في به، وله، وحذف ياء المنقوص مع التنوين في الاسم المنقوص المنكر، وهناك لغة ترد الياء دون التنوين، وحذف الف ضمير الغائبة في الوقف، مثل قولهم: "والكرامة ذات أكرمكم الله بها وهي لغة طيء" (169). وقد تعددت الأمثلة المنقولة من أشعار العرب في هذا الجانب مع تعليقاتها منها ما ذكره صاحب الجمهرة في كتابه (170)، وبهذا نكون قد أوضحنا أن العرب كان وقفهم هندسة توافق تصاميم كلامهم الذي يوافق مبتغاهم ومطلوبهم، فلم يكن وفقًا مجردًا وحسب.

(168) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، 119/1 .

(169) الجمهرة ، لابن دريد ، 234/1 .

(170) المصدر السابق .

أهم النتائج :

من خلال استعراضنا لهذا البحث والخوض في غمار مطلبيه تكشفنا لنا بعض النتائج والتي من أهمها:

أن أوليات هذا العلم كانت تدرك سلبية من خلال العرب الأوائل المتعاطين للعربية، والذين كانوا على دراية بمعاني كلامهم من السليقة، فلم يكونوا بحاجة للتعليل أو التبيين أو التوضيح لما يتفون به.

أن الحاجة كما يقال هي أم الاختراع فالتحور معقول من منقول اعلم العقل علماؤنا الأوائل فيما تكلم به اسلافهم فأوجدوا هذا العلم المصنوع صناعة دون وجود نظير .

لولا الخوف على لغة الكتاب السماوي وهذا الدين الحنيف، لما ولد هذا العلم فظهر اللحن كان في أصله نقمة؛ لكونه مؤشراً على خطر جسيم إلا أنه في نظرنا كان نعمة ومفتاحاً لظهور هذا العلم الذي تلقف من الأفواه، ثم جمع جمعاً عما دون خوض في التفاصيل، ثم فصل وطرح جزئية، جزئية حتى وصل العلماء فيه إلى ما يشبه الكمال.

أن ظاهرة الوقف وهندستها لم تأت من فراغ في الأسرة اللغوية السامية مما جعلها خاصية فيها دون غيرها من الأسر اللغوية، وذلك لكون العربية وهي إحدى فروعها البارزة، تستخدمه أيما استخدام وخاصة عند انتهاء الكلام أو الاستراحة فيه، أو عند تحديد الفواصل أو المفاصل الكلامية .

أن القراء هم أهل السبق والتصنيف و التحديد لهذه الظاهرة فقد اعتنوا به اعتناء شديداً بل وجعلوه مما آداب التلاوة والتي لا يمكن أن يجاز المحفظ أو المقرئ بدون علمه به والمعرفة التامة له .

أن علماء اللغة كانوا ينظرون للوقف أنه أقل رتبة من الوصل فلم يعطوه اعتباراً ولم يغوصوا في أعماقه لإظهار مكانه، فلم يصل إلينا عن استخدام قبائلنا العربية له وطرقه إلا النزر اليسير.

أن هندسة العرب الأوائل لأشكال الوقف هو دليل على أنهم مع القلة والندرة تتبعوا وأظهروا مكان متواريا عن الأبصار وفصلوا فيه وأوضحوا الكيفية التي يكون عليها.

أن بعض ما ذكره علماؤنا الأفاضل من أوجه أو إشكال يكون عليها الوقف منها مازال مستعملاً حتى في عصرنا الحاضر كالوقف بالتضعيف وما يترتب عليه من دلالة في النطق به.

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

إحياء النحو، الدكتور إبراهيم مصطفى - مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر 1937م.

أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، لبنان 1997م.

الأسرار العربية وكمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري- مطبعة بريل 1886م.

الأشباه والنظائر في النحو تأليف أبو الفضل عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي، راجعه وقدم له الدكتور فايز برجيني، دار الكتاب العربي ، ط1984م.

الأصوات اللغوية، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، ط5، 1975، مطبعة الأنجلو المصرية.

الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج ، تح الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف 1973م.

الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي الضباع، طبع عبد الحميد حنفي، القاهرة، 1938م.

التعريفات للجرجاني، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2004م .

إيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبلوك، ط1 / 1974 ، ط5/ 1986، دار التضامن بيروت.

الجمهرة اللغة، لابن دريد، مكتبة المثنى، بغداد، د.ط ، د.ت.

الخصائص، ابو الفتاح عثمان بن جني، تحققر مصطفى السقا، محمد الزفراف وإبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية - دار إحياء التراث ط1 / 1954م.

سر صناعة الإعراب أبو الفتاح عثمان بن جني ج 1، تح مصطفى السقا، محمد الزفراف وإبراهيم مصطفى و عبدالله أمين وزارة المعارف العمومية دار إحياء التراث ط1 / 1954م .

سنن أبي داوود، مع حاشية عون المعبود، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.

شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزروبي، دار إحياء المکتب العربية، مصر، د.ط، د.ت .

شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة عالم الكتب، بيروت، دبت، د.ط .

شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أد أحد الراف، تحقيق: أ.د. أحمد عفيفي وآخرين، دار الكتب والوثائق القومية القاهرة، طبعة 2006م.

الفائق في غريب الحديث، للزمخشري، تحقيق: محمد أبو الفضل، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1945م.

في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي مخزومي، منشورات المكتبة المصرية، صيدا بيروت ط1/ 1964م.

القاموس المحيط، الفيروز أبادي، مطبعة الحلبي، القاهرة، د.ت، د.ط.

الكامل في القراءات، لابن عقيل الهذلي، تحقيق: جمال الشايب، مؤسسة سماء الطبعة الأولى، 1428 هـ.

الكتاب، لسبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب بيروت، د.ط، د.ت.

اللسان، لابن منظور، المطبعة الأميرية.

اللغة العربية معناها ومبناها، دكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، طبعة 2012 م، د.ط .

اللهجات العربية في التراث، الدكتور أحمد الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس 1978م، د.ط.

مسند، احمد بن حنبل، شرح: أحمد شاكر، دار المعارف 1946م، د.ط .

مجالس ثعلب، لثعلب، تقفي: عبدالسلام هارون، دار المعارف، بمصر، د.ط، د.ت.

من أسرار العربية، دكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010م، د.ط .

نحو التيسير، الدكتور احمد عبدالستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي 1987م، د.ط. 29-
النشر في القراءات العشر ، لابن جزي، تصحيح ومراجعة: علي محمد الضباع، دار المكتبة العلمية
د.ط، د.ت.

همع الهوامع، شرح جمع الجوامع من علم العربية، تأليف الإمام جلال الدين السيوطي دار المعرفة،
بيروت، لبنان، د.ت.)